العرب
السبت 2021/08/14
السنة 44 العدد 12148

السودان يعيد بناء علاقته مع تركيا وفق المصالح لا الأيديولوجيا

البرهان يزور أنقرة بعد تهدئتها مع الحلفاء الإقليميين للخرطوم

شهدت العلاقات بين السودان وتركيا حالة من الجفاء بعد سقوط نظام عمر حسن البشير على خلفية العلاقة بين الإسلاميين السودانيين والإسلاميين الأتراك، إلا أن انفتاح أنقرة على حلفاء الخرطوم من القوى الإقليمية الوازنة ساهم في تبريد التوتر حيث يتطلع السودان إلى إعادة بناء علاقاته مع تركيا على أساس المصالح لا الأيديولوجيا.

متغيرات إقليمية تذيب الجليد

الخرطوم - يحاول السودان تصحيح علاقاته مع تركيا وتجاوز فترة دامت نحو عامين من البرود السياسي مستفيدا من رغبة أنقرة في تصويب علاقاتها الإقليمية وتهدئتها مع حلفائه العرب، مصر والسعودية والإمارات، وهو التطور الذي رفع حرجا عانت منه السلطة الانتقالية في الخرطوم بعد سقوط نظام عمر البشير.

وأدى رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان عبدالفتاح البرهان، يومي الخميس والجمعة زيارة إلى تركيا ، تلبية لدعوة وجهها له الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أبريل الماضي. وقال أردوغان في مؤتمر صحافي مشترك مع البرهان، الخميس، إن بلاده عازمة على تسهيل المرحلة الشاقة التي يمر بها السودان عبر الوقوف بجانب شعبه الشقيق وحكومته، معبرا عن ثقته في أن تبشر هذه الزيارة التاريخية بعهد جديد بين البلدين.

يوسف محمد زين

الزيارة تهدف لوضع حد للمنغصات التي توتر العلاقات

سليمان سري

الحديث عن إقامة علاقات طبيعية بحاجة لبعض الوقت

وأعرب البرهان خلال اجتماع تشاوري مصغر في أنقرة رفقة نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي مع رجال أعمال ومستثمرين الجمعة، عن ثقته بإمكانية رفع حجم التجارة مع تركيا إلى ملياري دولار قريبا.

ويسير السودان مع تركيا على خطى توجهاته مع قطر التي شهدت تطورات نوعية ورفع السودان بعض ممانعاته الرمزية حيال الدوحة عقب قمة العلا في السعودية يناير الماضي التي أعادت ضبط مسار العلاقات بين قطر ودول المقاطعة العربية.

ويقول مراقبون إن البرهان شعر بالقلق من نتائج الزيارة التي قام به نائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو لتركيا قبل نهاية مايو الماضي وحصل فيها على دعم مادي ومعنوي وتفاهم مع أنقرة على توقيع بعض الاتفاقيات بما يفوق اختصاصاته الرسمية، وخشي البرهان أن يؤدي اقتراب نائبه منها إلى الإيحاء بأن هناك صراعا بينهما، وأن تركيا استطاعت أن تتسلل إلى البلاد عن طريق دقلو.

ويضيف المراقبون أن رئيس مجلس السيادة يريد أن يقبض على زمام الأمور الخارجية خاصة في المحكات المصيرية، ويمكن أن يترك بعض التفاصيل للحكومة الانتقالية، وقد أدار العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وظهر ذلك مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والسعودية والإمارات وقطر وغيرها.

وتبدو العلاقة مع تركيا مختلفة نسبيا حيث تتداخل فيها المصالح الاستراتيجية مع الأفكار العقائدية، إذ يمثل السودان أهمية لأنقرة بحكم جغرافيته السياسية، ولأنه حكم من قبل إسلاميين في عهد البشير وأدى سقوطهم لخسارة تركيا واحدة من الدول المهمة لها مع تزايد اهتمامها بمنطقة القرن الأفريقي.

وتتزامن زيارة البرهان مع تغيرات ظاهرة في الخطاب التركي بشأن مواقفه العقائدية، فقد جرى تخفيف مستوى الدعم المقدم من أنقرة لإسلاميي السودان، وهو ما يجعل مجلس السيادة أقل انزعاجا ومؤيدا للتعاون معها على أمل إيجاد نقاط مشتركة تعيد صياغة العلاقة بناء على المصالح الاستراتيجية.

وأكد عضو مجلس شركاء الفترة الانتقالية بالسودان، يوسف محمد زين، أن الزيارة من مهامها وضع حد للمنغصات التي تمنع إقامة علاقات طبيعية بين البلدين، وعلى رأسها ملف دعم أنقرة للحركة الإسلامية، وهناك توجه لدى مجلس السيادة للمطالبة بالتراجع عن هذا الدعم مقابل فتح مجالات واعدة للاستثمارات التركية في السودان.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن العلاقة مع أنقرة بها الكثير من عوامل الارتياح، وهناك رغبة من جانب السلطة الانتقالية لمناقشة العوامل التي قادت للفتور بشفافية بما يحقق المصلحة الوطنية العليا للسودان لأن سلطته الحالية تبدو منفتحة على الجميع.

ومع أن زيارة البرهان تأخذ منحى اقتصاديا لكن ذلك سيكون غير منفصل عن عدد من الملفات الأمنية والسياسية لإحداث توازن بين رغبة أنقرة في استمرار استثماراتها وبين مساعي السودان لضمان عدم وجود تهديدات أمنية مصدرها تركيا.

وقال المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان (حقوقي) سليمان سري إن الحديث عن إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع تركيا بحاجة لبعض الوقت لأنها تأوي عددا من أعداء الثورة السودانية المنتمين لجماعة الإخوان، وهناك مستثمرون أتراك في السودان من المطلوبين على ذمة قضايا عديدة لم يجر تسليمهم بعد.

وأوضح لـ"العرب" أن السلطة الانتقالية لم تقدم ما يثبت جديتها في التعامل مع العناصر المخربة للثورة التي تنطلق من تركيا، ولم تطالب بتسليم أي عناصر متهمة في قضايا داخلية، ولم تمارس ضغوطا حقيقية على أنقرة في هذا المجال، ما يفتح الباب أمام عقد مقارنات عديدة بين الخطوات المصرية في هذا المجال التي أفضت إلى طرد وتسريح عدد كبير من قيادات الإخوان وبين موقف السودان من القضية نفسها.

وأشار إلى أن الصمت السوداني على التدخلات التركية ومحاولات القفز عليها يثير تساؤلات عدة، ويشي بأن هناك أطرافا داخل السلطة تعمل على حماية المصالح التركية، لأن نظام أردوغان يُشهر سلاح دعم أنصار النظام السابق كوسيلة يواجه بها السلطة الانتقالية للحفاظ على مصالحه ومع ذلك يواجه بتجاهل غريب.

وتسعى الخرطوم إلى تجنب خوض مواجهة مع أنقرة ومحاولة استمالتها لتخفيف دعمها لإثيوبيا التي دخلت معها في أزمات ساخنة أهمها سد النهضة والخلاف الحدودي ومشاكل ناجمة عن تدفق اللاجئين لأراضي السودان، وربما يطلب البرهان من أردوغان التدخل لمنع تصعيد التوترات مع أديس أبابا مقابل حوافز سودانية. وشهدت العلاقات بين أنقرة والخرطوم تقدما خلال فترة حكم البشير، وزادت أطر التعاون عقب زيارة أردوغان للسودان في ديسمبر 2017، حيث وقع البلدان 22 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات عديدة.

وأثار عزم أنقرة تطوير جزيرة سواكن السودانية على ساحل البحر الأحمر ردود فعل متباينة في ذلك الوقت، لأن تركيا حصلت على تسهيلات لوجستية وعملت على التمهيد لبناء قاعدة عسكرية، وهو ما جرى تجميده بعد سقوط نظام البشير.

ويحاول رئيس مجلس السيادة الاستفادة من الخطوط المفتوحة على جهات إقليمية ودولية متعددة لتحقيق أعلى مكاسب سياسية واقتصادية ممكنة تعزز قبضته في الداخل، وتمكنه من توفيق أوضاعه مع جهات خارجية لديها مصالح متصادمة.

الراعي يبشر بحكومة «فدائية» في لبنان

بيروت – أكد البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي الجمعة، عقب لقائه بالرئيس اللبناني ميشال عون في قصر بعبدا، أن هناك تقدّما في لقاءات الأخير برئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي حول تشكيل الحكومة، فيما يسود تفاؤل باقتراب الإعلان عن تركيبة الحكومة العتيدة بعد أن ذلل الفرقاء السياسيون خاصة الشيعة والدروز عقبات التشكيل وأبدوا مرونة غير مسبوقة.

وأضاف الراعي "اللبنانيون ينتظرون الدخان الأبيض من ناحية تشكيل حكومة جديدة تكون فدائية، لأنها ستواجه الصعاب في لبنان وسيكون عليها أن تنجز الإصلاحات الهيكلية".

وتعهد ميقاتي بتشكيل حكومة تكنوقراط غير سياسية تضم اختصاصيين فقط، وبلا حصص أو ثلث معطل لأحد. ومنح نفسه وقتا قصيرا، إما أن ينجح بالتأليف أو ينسحب، منعا لفتح بازار سياسي.

وأعطى حكومته المرتقبة طابعا إنقاذيا على أساس المبادرة الفرنسية، مهمتها كبح الانهيار والتفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وتشير مصادر سياسية لبنانية إلى أن الإيجابيّة الحكومية كانت لافتة في اللقاءات الأخيرة بين عون وميقاتي، كاشفة أن التوزيع الطائفي للحقائب انتهى، وهناك انفتاح كبير على اختيار الأسماء، إذ إن أي طرف لم يبد تعنته بشأن الأسماء، وهو أمر خلق راحة خلال التفاوض الذي اقترب من النهاية.

وهناك بعض النقاط حول توزيع الحقائب على الكتل النيابية لا تزال عالقة، ولكن إمكانية حلّها سهلة، فالعقبات الصعبة قد حُلّت، وهناك من يتحدث عن اتصالات تجعل المسوّدة الحكومية "عرضاً رسمياً" مطلع الأسبوع المقبل.

وكان ميقاتي أعلن في وقت سابق عن مسودة تشكيلة حكومية قدّمها إلى عون قال إنه يمكن البناء عليها.

وتشير المسودة إلى الإبقاء على التوزيع الطائفي نفسه المعتمد في الحقائب السيادية، الأمر الذي يثبت إبقاء حقيبة الداخلية والبلديات في يد شخصية سنية واستمرار حقيبة المال عند الشيعة، من دون أن تكون من نصيب مدير العمليات المالية في مصرف لبنان يوسف خليل، وهذا ما يشدّد عليه عون تحت ذريعة أنّ الرجل قد يخضع للتحقيق معه عند إجراء التدقيق المالي في البنك المركزي، فيما حسمت حقيبة العدل لجهة أن تبقى من حصة الرئيس عون.

وفي تصريحات إعلامية قال رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري الجمعة، إن اسم المكلف الشيعي بحقيبة المالية لا يمثل مشكلة، ما يزيل آخر عقبات التشكيل.

وأكدت مصادر مطلعة على المفاوضات أنه تم أيضا استكمال التفاهم على الوزارات الخدماتية بعد أن صرح رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الخميس بأنه كلّف الرئيس ميقاتي باختيار الحقيبة الوزارية التي يمثلها الدروز.

ولم يبد كل من برّي وجنبلاط أي تعنت في التشكيلة الحكومية المرتقبة وأبديا مرونة غير مسبوقة تعجل بميلاد الحكومة العتيدة.

وكشف عضو تكتل "لبنان القوي"، النائب آلان عون الجمعة، أن رئيس الجمهورية متفائل بتشكيل حكومة مطلع الأسبوع المقبل، مشيرا إلى أن الاجتماعات الأسبوع المقبل مع الرئيس المكلف حاسمة.

آلان عون

ميشال عون متفائل بتشكيل حكومة مطلع الأسبوع المقبل

واعتبر عون أن المطلوب اليوم تشكيل حكومة قادرة على وضع برنامج مالي كما القيام بالإصلاحات، مؤكدا أن الانتخابات النيابية لا مهرب منها لكن الأهم أن نجد حلا للأزمة التي نحن فيها.

وتأتي الانفراجة السياسية المرتقبة عقب ضغوط دولية مارستها كل من الولايات المتحدة وفرنسا على الفرقاء السياسيين، لإخراج مسار تشكيل الحكومة من دوامة العراقيل والشروط التعجيزية التي طرحها رئيس الجمهورية في بداية المشاورات للاستئثار بحصة وازنة بالحكومة، ما أدى إلى تعثر التشكيل.

وأبلغ الجانب الفرنسي الفرقاء السياسيين بأن مسألة فرض عقوبات على كل من يعطل التشكيل، لن تستثني رئيس الجمهورية شخصيا هذه المرة، وأن الوضع اللبناني لم يعد يحتمل التعطيل على حساب معاناة اللبنانيين المتفاقمة على وقع أزمات مستفحلة آخرها أزمة رفع الدعم عن المحروقات.

ولادة قيصرية

حماس تهدد بالتصعيد بسبب تعطيل المنحة القطرية

غزة - هددت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وعلى رأسها حركة حماس التي تسيطر على القطاع بالتصعيد مع إسرائيل، بسبب تعطل عملية صرف المنحة القطرية المخصصة للإعمار والبناء والتي من المفترض أن تنتفع بها أكثر من 100 ألف أسرة فقيرة في القطاع.

وقال مصدر فلسطيني مطلع إن "فصائل المقاومة الفلسطينية تتجه نحو التصعيد مع الاحتلال الإسرائيلي"، في وقت يعيش فيه القطاع وضعا إنسانيا متدهورا عمقته المواجهات الأخيرة مع تل أبيب.

وتتهم الفصائل الفلسطينية في غزة السلطة المركزية في رام الله بعرقلة وصول المنحة، بعد رفض البنوك الفلسطينية صرفها على الرغم من توقيع وثيقة تفاهم على ذلك بين السلطة الفلسطينية واللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة.

واتهم رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، سامي العمصي، السلطة بالتعطيل المتعمّد لصرف المنحة، ما يفاقم المعاناة المعيشية لـ160 ألف مستفيد، معتبراً ما تفعله "تلاعباً مقصوداً يتماهى مع التضييق الإسرائيلي وتشديد الحصار".

وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي في وقت سابق أن السلطة الفلسطينية رفعت يدها عن قضية المنحة القطرية، وأن مذكّرة التفاهم التي وقّعتها مع السفير القطري أصبحت لاغية وباطلة، بسبب رفض البنوك التي لديها فروع في غزة الانخراط في العملية خوفاً من تجريمها بموجب قانون مكافحة الإرهاب الأميركي.وترفض إسرائيل دخول المنحة القطرية عبر الشنط من معبر بيت حانون – إيرز كما في السابق، وهو ما يدفع أطرافا فلسطينية إلى اقتراح إدخال الأموال عبر معبر رفح البرّي، وتوزيعها عن طريق البريد كحل وسط لمنع تفجّر الأوضاع.

وأشار الناطق باسم حركة حماس حازم قاسم إلى أن "الاتصالات مستمرّة مع الوسطاء لإلزام الاحتلال" بالتراجع عن خطواته، محذّراً من أن "استمرار الحصار يمثّل أحد صواعق التفجير والتوتّر".

حازم قاسم

إذا تواصل التعنت لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي

وأكد "نحن نعطي الأولوية لمساعي الوسطاء لإجبار الاحتلال على رفع الإغلاق، وفي حال واصل تعنّته فلا يمكن الوقوف مكتوفي الأيدي، وشعبنا خاض قبل ذلك حالة كفاحية كبيرة كان أحد أهدافها كسر الحصار".

وكان أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قد أصدر في فبراير الماضي تعليمات تقضي بتخصيص منحة مالية قدرها 360 مليون دولار لدعم غزة، يتم صرفها على مدار عام 2021. تُضاف إلى ذلك هبات وتبرعات مختلفة تدخل إلى غزة تحت عنوان إعادة الإعمار.